

# الْبَحْثُ الْعِلْمِيُّ

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

المجلد الثامن عشر 1435هـ / 2014م العدد الخامس والثلاثون

## رئيس التحرير

أ.د. محمد كمال حسن

## مدير التحرير

أ.م.د. محمد الطاهر الميساوي

## هيئة التحرير

أ.د. أحمد إبراهيم أبوشوك أ.د. محمد سعدو الجرف أ.د. وليد فكري فارس

أ.د. مجدي حاج إبراهيم أ.م.د. إسماعيل عبد الله

د. عبد الرحمن حللي د. مصطفى عمر محمد

## التصحيح اللغوي

د. صالح محبوب محمد التنقاري

## التنفيذ والإخراج الفني

منتهى أرتاليم زعيم

## الهيئة الاستشارية

محمد نور منوطي — ماليزيا	عبد الحميد أبو سليمان - السعودية
عماد الدين خليل — العراق	أبو القاسم سعد الله — الجزائر
فكرت كارتشيك — البوسنة	يوسف القرضاوي — قطر
طه جابر العلواني — العراق	محمد بن نصر — فرنسا
عبد الخالق قاضي — أستراليا	بلقيس أبو بكر — ماليزيا
عبد الرحيم علي — السودان	رزالي حاج نووي — ماليزيا
نصر محمد عارف — مصر	طه عبد الرحمن — المغرب
عبد المجيد النجار — تونس	ظفر إسحاق أنصاري - باكستان

فتحي ملكاوي - الأردن

## Advisory Board

AbdulHamid AbuSulayman, Saudi Arabia	Muhammad Nur Manuty, Malaysia
Aboul-Kassem Saadallah, Algeria	Imaduddin Khalil, Iraq
Yusuf al-Qaradawi, Qatar	Fikret Karcic, Bosnia
Mohamed Ben Nasr, France	Taha Jabir al-Alwani, Iraq
Balqis Abu Bakar, Malaysia	Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Razali Hj. Nawawi, Malaysia	Abdul Rahim Ali, Sudan
Taha Abderrahmane, Morocco	Nasr Mohammad Arif, Egypt
Abdelmajid Najjar, Tunisia	Zafar Ishaq Ansari, Pakistan
Fathi Malkawi, Jordan	

© 2014 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

ISSN 1823-1926 الترقيم الدولي

## Correspondence مراسلات المجلة

Managing Editor, *At-Tajdid*  
Research Management Centre, RMC  
International Islamic University Malaysia  
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia  
Tel: (603) 6196-5541/6126 Fax: (603) 6196-4863  
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my  
Website: <http://journals.iium.edu.my/at-tajdid>

Published by:  
IIUM Press, International Islamic University Malaysia  
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia  
Phone (+603) 6196-5014, Fax: (+603) 6196-6298  
Website: <http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop>

Printed by:  
Naga Global Print (M) Sdn. Bhd.  
No. 1, Jalan Industri Batu Caves  
68100 Batu Caves, Selangor, Malaysia

## المحتويات

10-5	هيئة التحرير	<b>كلمة التحرير</b>
		<b>بحوث ودراسات</b>
		العالم الإسلامي والغرب: دراسة تحليلية لمظاهر التقارب والتباعد (2000-2012)
46-11	حسن أحمد إبراهيم وحفيظ أولاديميجي موسى	التطور الدلالي للمصطلح الأصولي الفقهي
78-47	تيسير كامل إبراهيم	الحدود بين التبعيد والتعليل
109-79	محمد ليبيا وعبد المجيد قاسم عبد المجيد اسويكر	إسهامات المفسرين في مباحث أصول التفسير: دراسة في مقدمات التفاسير بين القرنين الرابع والعاشر للهجرة
145-111	ياسر بن إسماعيل راضي	أصول تحمل الحديث وأدائه في عهد الصحابة ﷺ
176-147	فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني	<b>نقد وآراء</b>
		التجربة الماليزية في ضوء فقه الأقليات
202-177	محمود زهدي عبد المجيد	<b>مراجعات كتب</b>
		الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور وقضايا الإصلاح والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر: رؤية معرفية ومنهجية
232-203	محمد الطاهر الميساوي	<b>ندوات ومؤتمرات</b>
		المؤتمر العالمي لعلماء الشريعة حول المالية الإسلامية المواءمة بين الضوابط الشرعية ومبادئ الرقابة والتنظيم في الصناعة المالية الإسلامية: الواقع وآمل المستقبل
239-233	محمد الأمين محمد سيلا	المؤتمر العالمي حول الدور العماني في وحدة الأمة "
244-241	عثمان محمد عثمان محمد	مؤتمر اللغة العربية الدولي الثالث: الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي "
247-245	سعد الدين منصور محمد	<b>رسائل جامعية</b>
		ملخصات رسائل الدكتوراه والماجستير في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
258-249	هيئة التحرير	

## أصول تحمل الحديث وأدائه في عهد الصحابة رضي الله عنهم

Principles of Hadith of Receiving and Transmission  
During the Era of the Prophet's Companions  
*Prinsip dalam Menerima dan Menyebarkan Hadith Semasa Era  
Sahabat Nabi*

فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني\*

### مستخلص البحث

يسعى هذا المقال للوقوف على الأصول والضوابط التي كانت تحكم رواية الحديث في عهد الصحابة رضي الله عنهم، وذلك من خلال دراسة ما أثر عنهم من أقوال نظرية وتطبيقات عملية في ميدان تحمل الأحاديث وأدائها. والبحث بذلك دراسة استقرائية تحليلية، تهدف إلى بيان اهتمام الصحابة بحفظ الأحاديث النبوية وروايتها والنظر فيما أثير في عهدهم من مسائل متعلقة بذلك. وقد توصل البحث إلى تحديد مجموعة من الأصول والضوابط التي تؤكد أن تحمل الأحاديث وروايتها في عهد الصحابة رضي الله عنهم كانا يتمان وفق منهج علمي يحفظها من النقص والزيادة أو التحريف والتبديل.

**الكلمات الأساسية:** الحديث النبوي، الصحابة، التحمل، الأداء، الرواية، أصول، ضوابط.

### Abstract

This article seeks to identify the principles and rules governing the narration of Prophetic traditions during the Companions' era. This is done by

\* أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه، قسم الثقافة الإسلامية - كلية التربية - جامعة الملك سعود، الرياض -

examining their theoretical statements and practical implementation concerning the reception and transmission of traditions. By adopting an inductive-analytical approach, the article's aim is to highlight the Companions' preoccupation and concern with the preservation and transmission of the Prophet's traditions as well as to shed light on the issues that arose in this respect. The article has succeeded in identifying a set of principles and rules bearing evidence to the fact that the reception and transmission of the Prophetic traditions during the Companions' era were made according to a systematic scientific approach preserving those traditions from any omission, addition, or alteration.

**Key words:** Prophetic traditions, Companions, reception, transmission, narration, principles, rules.

### Abstrak

Artikel ini bertujuan untuk mengenal pasti prinsip-prinsip dan kaedah-kaedah dalam penyampaian riwayat hadith semasa era Sahabat. Ia dibuat dengan mengkaji secara teori dan praktis kaedah yang berkaitan dengan penerimaan dan penyebaran hadith. Dengan mengguna-pakai pendekatan analisis induktif, artikel ini menjelaskan tumpuan dan perhatian Sahabat kepada pemuliharaan dan penyebaran hadith Nabi dan isu-isu yang berkaitan dengannya. Artikel ini mengenal-pasti prinsip dan peraturan berdasarkan bukti dan fakta tentang penerimaan dan penyebaran hadith di zaman Sahabat dan ia dibuat mengikut pendekatan saintifik yang sistematik sebagai sebahagian usaha untuk memelihara hadith dari hilang dan berlaku penambahan atau pengubahan.

**Kata kunci:** Hadith, Sahabat, Penerimaan, Penyebaran, Riwayat, Prinsip, Peraturan.

### مقدمة

كثرت الكتابات المتقدمة والمتأخرة حول الصحابة رضي الله عنهم، مبيّنة سبقهم وفضلهم على غيرهم، ومجّلية جوانب متعددة من آثارهم وفضائلهم. ولا غرابة في ذلك، فهم الذين اصطفاهم الله سبحانه وتعالى؛ ليكونوا وزراء نبيه، يحملون سنته ويحافظون عليها، ويعملون على تطبيقها ونشرها، فكانوا صلة الوصل الرئيسة التي عملت على نقل السنة النبوية المطهرة من مصدرها الرئيس، إلى من جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم إلى يوم الدين. وقد تربي الصحابة رضي الله عنهم على يد الرسول عليه الصلاة والسلام، ونهلوا من معين القرآن الكريم كما كان يبينه لهم، وحرصوا على حفظهما وتطبيق تعاليمهما. ولذلك كان

من الحري بنا أن نقدر لهم قدرهم، وأن نعرف لهم فضلهم، وأن نفتدي بهم في حرصهم على هذا الدين، وهديتهم في تعلمه وتعليمه، وحمائته والدفاع عنه، فقد بذلوا في سبيله الغالي والنفيس، وضحوا في سبيل نصرته بأموالهم وأنفسهم.

وفيما يتعلق بمنهجهم في تحمل الأحاديث النبوية الشريفة وأدائها، فقد اهتمت بعض الكتابات المعاصرة بتناول هذا الموضوع، لعل من أشهرها ما يأتي:

1- "السنة قبل التدوين"، للدكتور محمد عجاج الخطيب، فقد اشتمل على مطلب مستقل يتناول احتياط الصحابة والتابعين في رواية الحديث، أورد فيه المؤلف جملة من الآثار الدالة على محافظتهم على الحديث الشريف، وثبتتهم في روايته، والتأني في قبول الأخبار وأدائها<sup>1</sup>.

2- "المختصر الوجيز في علوم الحديث"، للدكتور محمد عجاج الخطيب، عرض فيه لمنهج الصحابة والتابعين في المحافظة على السنة، ولخصه في أمرين، هما: احتياطهم في رواية الحديث، وثبتتهم في قبول الحديث<sup>2</sup>.

3- "منهج النقد في علوم الحديث"، للدكتور نور الدين عتر، ففي مطلب: "قوانين الرواية في عهد الصحابة"، تحدث المؤلف باختصار شديد عن أصليين من أصول الرواية عند الصحابة ﷺ، وهما: تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ، والثبت في الرواية عند أخذها وأدائها. ثم ذكر أصلاً ثالثاً يتعلق بنقد روايات الحديث الشريف، من خلال عرضها على نصوص الشريعة وقواعدها كما جاءت في القرآن<sup>3</sup>.

وما تزال الحاجة قائمة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث لتحليل منهج الصحابة ﷺ في التعامل مع السنة النبوية عامة، وفي تحملها وأدائها خاصة، فقد شهدت الآثار المروية

<sup>1</sup> انظر الخطيب، محمد عجاج، السنة قبل التدوين (القاهرة: مكتبة وهبة، ط2، 1408هـ/1988م)، ص92-110.

<sup>2</sup> انظر الخطيب، محمد عجاج، المختصر الوجيز في علوم الحديث (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، 1411هـ/1991م)، ص49-51.

<sup>3</sup> انظر عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث (دمشق: دار الفكر، ط3، 1401هـ/1981م)، ص51-56.

عنهم بوجود أصول يراعونها، وقواعد يسيرون في ضوئها، في تحملهم للحديث النبوي الشريف وأدائه. فعلم أصول الحديث، أو ما يعرف بـ"مصطلح الحديث"، لم يأت من فراغ، بل تعود جذوره وأساسه إلى القرآن الكريم، والسنة النبوية، وما أثر عن الصحابة رضوان عليهم أجمعين. وفي هذا رد غير مباشر على المستشرقين الذين يزعمون بأن عملية رواية الأحاديث ودراستها في صدر الإسلام كانت تفتقر إلى منهج علمي يضبط مسارها ويضمن سلامة مخرجاتها، وأن قواعد علوم الحديث وضوابطه إنما نشأت في وقت متأخر، بعد أن اختلط الصحيح بالضعيف، وانتشر الوضع في الحديث الشريف<sup>1</sup>.

ومن هنا تأتي أهمية العناية بالكشف عن منهج تعامل المسلمين مع السنة في القرن الأول الهجري عامة، وفي عهد الصحابة رضي الله عنهم خاصة. وسيعمل هذا البحث على استقراء ما أثر عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوال نظرية وتطبيقات عملية في ميدان تحمل الأحاديث وأدائها، وذلك بهدف بيان مدى اهتمامهم بحفظ الأحاديث النبوية وروايتها، والوقوف على ما تعارفوا عليه من أصول للرواية، وما أثير في عهدهم من المسائل المتعلقة بعلوم الحديث، والتأكيد على أن عملية تحمل الأحاديث وروايتها في عهدهم كانت تسير وفق منهج علمي يحفظها من الزيادة والنقص أو التحريف والتبديل.

وقد استفاد البحث من مقتضيات المنهج الاستقرائي، للوقوف على آثار الصحابة رضي الله عنهم ذات العلاقة بتحمل الأحاديث وأدائها، هذا فضلاً عن المنهج التحليلي الذي تم توظيفه لدراسة تلك النصوص وتحليلها، واستنباط ما ألححت إليه من أصول وقواعد.

ويشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين رئيسيين، وخاتمة. تبين المقدمة أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ويعرض المبحث الأول لأصول تحمل الحديث عند الصحابة رضي الله عنهم، كما يعرض المبحث الثاني لأصول أداء الحديث عندهم. أما الخاتمة، فتعرض لأهم نتائج البحث وتوصياته.

<sup>1</sup> انظر مقدمة روبسون لكتاب "مشكاة المصابيح" الذي قام بترجمته إلى اللغة الإنجليزية:

Al-Tibrīzī, Muʿammad b. ʿAbd Allah al-Khalīb, *Mishkat al-Maʿābī*, (English translation with explanatory notes, by James Robson.), 4 vols, Lahore, 1963-65, pp. 6-7.

### أصول تحمل الحديث في عهد الصحابة ﷺ

يعرض هذا المبحث لأهم الأصول والقواعد المتعلقة بتلقي الصحابة ﷺ للحديث الشريف، من النبي ﷺ، أو من طريق صحابي آخر، وقد توصل البحث إلى أصول التحمل الآتية.

#### الأصل الأول: الاهتمام بالإسناد وعلوه

كان للصحابة ﷺ اهتمام خاص بتلقي الأحاديث النبوية الشريفة من مصدرها الرئيس ودون واسطة بقدر الإمكان، وهو ما يمكن أن يعبر عنه في اصطلاح المحدثين، بالاهتمام بالإسناد وعلوه. ومن المظاهر الدالة على هذا الاهتمام في حياة النبي ﷺ، حرصهم على حضور مجالسه عليه الصلاة والسلام.

فقد كان الصحابة ﷺ حريصين أشد الحرص على حضور مجالسه عليه الصلاة والسلام، حتى لا يفوتهم شيء من حديثه، حتى إن بعض فقراء الصحابة قرروا المبيت في مسجد النبي ﷺ، فإذا خرج عليه الصلاة والسلام من بيته، اجتمعوا حوله، وتلقوا سنته، وقد سمي هؤلاء بـ"أهل الصفة"، ومن أشهرهم سيدنا أبو هريرة ﷺ، فقد كان همه ملازمة رسول الله ﷺ، من أجل كلمة يتعلمها منه، أو لقمة يسد بها رمقه، ويدل على ذلك قوله ﷺ: "إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْلَا آيَاتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتَلَوْنَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿الرَّحِيمِ﴾ (البقرة: 159-160). إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَبَعِ بَطْنِهِ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ"<sup>1</sup>. ولذلك كان أكثر الصحابة رواية للحديث، ﷺ عنه وأرضاه.

<sup>1</sup> أخرجه الإمام البخاري في صحيحه. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ)، "كتاب العلم - باب حفظ العلم"، الحديث 118، ج1، ص35.



أما الصحابة المرتبطون بأعمالهم وتجاراتهم، فلم يكونوا أقل حرصاً من غيرهم، على حضور مجالسه، وسماع حديثه ﷺ، فقد لجأ بعضهم إلى التناوب في حضور مجالسه عليه الصلاة والسلام. ومن ذلك ما أخبرنا به سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث يقول: "كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ التَّنَاوُبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزَلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلَتْ جِئْتُهُ بِخَبْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَّ مِثْلَ ذَلِكَ"<sup>1</sup>.

ولما رأى النساء استئثار الرجال بمجالسه عليه الصلاة والسلام، شكون ذلك إلى النبي ﷺ، وطلبوا تخصيص مجلس خاص بهن، فعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قال: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَهَبَ الرَّجَالُ بِحَدِيثِكَ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ، تُعَلِّمُنَا مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ: اجْتَمِعْنَ فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، فَاجْتَمِعْنَ، فَأَتَاهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ...»<sup>2</sup>.

أما بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، فقد ظهر اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بالإسناد وعلوه، من خلال الآتي:

1- حرص بعض الصحابة على سماع الحديث ممن سمعه من الرسول ﷺ، ولو اضطهرهم الأمر إلى السفر من أجل ذلك، ومن الأمثلة على ذلك، ما روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه، قال: "بلغني حديث عن رجل سمعه من رسول الله ﷺ، فاشتريت بعيرا، ثم شددت عليه رحلي، فسرت إليه شهرا، حتى قدمت عليه الشام، فإذا

<sup>1</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب التناوب في العلم، الحديث رقم 89، ج1، ص29.

<sup>2</sup> أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله، لیس برأي ولا تمثيل، الحديث 7310، ج9، ص101؛ مسلم في صحيحه، النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، "كتاب البر والصلة والآداب - باب فضل من يموت له ولد فيحتمسبه"، الحديث 2633، ج4، ص2028.

عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج يظاً ثوبه فاعتنقني، واعتنقته، فقلت: حديثاً بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في القصاص، فخشيت أن تموت، أو أموت قبل أن أسمع، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أَوْ قَالَ: الْعِبَادُ - عُرَاءَ غُرْلًا بِهِمَا...»<sup>1</sup>.

2- حرص صغار الصحابة على جمع الحديث من شيوخهم وكبارهم. فقد حرص صغار الصحابة على تلقي الحديث من كبار الصحابة، الذين تلقوا الحديث عن رسول الله ﷺ. ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، قال: "لما توفي رسول الله ﷺ، قلت لرجل من الأنصار: يا فلان، هلم فلنسأل أصحاب النبي ﷺ، فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجبا لك يا بن عباس! أترى الناس يحتاجون إليك، وفي الناس من أصحاب النبي ﷺ من ترى؟ فترك ذلك، وأقبلت على المسألة، فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل، فآتيه وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه، فتسفي الريح على وجهي التراب، فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله، ما جاء بك؟ ألا أرسلت إلي فآتيك. فأقول: أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث. قال: فبقي الرجل، حتى رأني وقد اجتمع الناس علي، فقال: كان هذا الفتى أعقل مني"<sup>2</sup>.

هذه الآثار ونحوها تؤكد اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بالحصول على الإسناد، وحرصهم على تحمل الحديث من أعلى مصادر، وعدم الاكتفاء بتحملة دون معرفة إسناده.

<sup>1</sup> أخرجه أحمد في مسنده، وحسن الشيخ الأرنؤوط إسناده. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الحديث 16042، ج 25، ص 431-432. وانظر ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري (الدمام: دار ابن الجوزي، ط 1، 1414هـ/1994م)، ج 1، ص 389.

<sup>2</sup> الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي (مسند الدارمي)، تحقيق حسين سليم أسد الدارمي (الرياض: دار المغني للنشر والتوزيع، ط 1، 1412هـ/2000م)، ج 1، ص 150 (وقد صحح المحقق إسناده)؛ الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1411هـ/1990م)، ج 1، ص 188-189 و ج 3، ص 619، وقال في الموضع الأول: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، وهو أصل في طلب الحديث وتوقيف الحدث"، ووافقه الإمام الذهبي، كما في تعليقاته على المستدرک.

### الأصل الثاني: التأكد من عدالة الشيخ وضبطه:

حرص الصحابة رضي الله عنهم على أن لا يتحملوا الأحاديث النبوية إلا من مصدر موثوق، ولا يتحقق ذلك إلا بصفتين رئيسيتين، وهما: العدالة والضبط، كما هو مقرر عند علماء الحديث. ومما يدل على مراعاتهم لعدالة الراوي، ماروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه روى حديثاً في تحريم الخمر، قال له رجل: "أأنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم، أو حدثني من لا يكذبي، إنا والله ما كنا نكذب، ولا ندرى ما الكذب"<sup>1</sup>. ويؤكد ذلك ما روي عن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحدثنا أصحابنا عنه، كانت تشغلنا عنه رعية الإبل"<sup>2</sup>.

ومن الأمثلة على تحققهم من ضبط الراوي، ما قام به بعض الصحابة رضي الله عنهم، من طلب شاهد على الرواية، أو تخليف لراوي الحديث، فعن قبيصة بن ذؤيب قال: "جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، قال: فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء، فأرجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاها السُدُسَ. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه، فأنفذه لها أبو بكر..."<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> البزار، أحمد بن عمرو العتكي، البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1988م-2009م)، ج13، ص482. وقال الهيثمي: "رواه البزار ورجاله ثقات؛ الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق حسام الدين القدسي (القاهرة: مكتبة القدسي، 1414هـ/1994م)، ج5، ص52.

<sup>2</sup> أخرجه الإمام أحمد، في مسنده، وصحح محققه الشيخ شعيب الأرنؤوط لإسناده. الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م)، الحديث 18493، ج30، ص450. وانظر الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1397هـ/1977م)، ص14.

<sup>3</sup> أخرجه الترمذي في سننه، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ". الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ/1975م)، "أبواب

كما روي عن سيدنا علي عليه السلام أنه قال: "إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتَهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ"<sup>1</sup>.

هذه الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم، تؤكد لنا اهتمامهم، بالثبوت من مصدر الرواية واشتراط عدالته وضبطه، وعدم تحملها ممن لا يوثق به.

### الأصل الثالث: تحمل المعروف من الحديث، وتجنب الغريب والمنكر

هذا الأصل من أصول الرواية المقررة في كتب علوم الحديث، ويبدو أن تطبيق هذا الأصل يعود إلى عصر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم. ومما يدل على ذلك ما رواه مجاهد بن جبر المكي، قال: «جَاءَ بُشَيْرُ الْعَدَوِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ابْتَدَرْتَهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذُّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ"<sup>2</sup>.

### الأصل الرابع: حفظ الحديث الشريف في الصدور والسطور:

اعتنى الصحابة بحفظ الحديث الشريف في الصدور والسطور، لكن جمهورهم كان يحفظ الأحاديث النبوية في صدره فقط، وذلك لما عرفوا به من شدة حفظهم وضبطهم، ومما يدل على اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بكتابة السنة، ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ

الفرائض - باب مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ"، الحديث 2101، ج4، ص420.

<sup>1</sup> سنن الترمذي، "أبواب الصلاة - باب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ التَّوْبَةِ"، الحديث 406، ج2، ص257. وقال: "حَدِيثُ عَلِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ".

<sup>2</sup> أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب التَّهْمِي عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1، ص13.

كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ»<sup>1</sup>.

كما أثبتت الآثار وجود بعض الصحف عندهم، ومن ذلك صحيفة فرائض الصدقة التي كان يحتفظ بها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قائم سيفه، وفيها: "ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، فإذا كانت خمسا ففيها شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها ابنة مخاض، وذكر الحديث بطوله"<sup>2</sup>.

وقد سبقت الإشارة إلى الجهد الواسع الذي قام به الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، في جمع السنة وتدوينها، الأمر الذي يبين لنا عناية الصحابة رضي الله عنهم بحفظ السنة في السطور إضافة إلى حفظها في الصدور.

### الأصل الخامس: المذاكرة

المذاكرة اصطلاح يستخدمه المحدثون، للدلالة على "مطارحات علمية ومساجلات حديثة، يعرض فيها الجلساء من حفاظ الحديث، وطلبتة لذكر فوائد الأحاديث وغرائب الأسانيد وخفي التعليقات، يسأل بعضهم بعضاً عن ذلك، ويفيد الواحد منهم الآخر ما غاب عنه"<sup>3</sup>. وللمذاكرة أثرها الكبير في تحرير المحفوظ وتثبيتته، وقد نبه على ذلك الإمام النووي بقوله: "فإن بالمذاكرة يثبت المحفوظ ويتحرر، ويتأكد ويتقرر ويزداد، بحسب كثرة المذاكرة. ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المطالعة والحفظ ساعات بل أياماً"<sup>4</sup>. وتعد

<sup>1</sup> أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، الحديث 113، ج 1، ص 54.

<sup>2</sup> الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني (المدنية المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.)، ص 353. والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، الحديث 1454، ج 2، ص 118.

<sup>3</sup> العوني، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف، نصاب منهجية لطالب علم السنة النبوية (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ط 1، 1418هـ)، ص 35.

<sup>4</sup> النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 2، 1392هـ)، ج 1، ص 47-48.

المذاكرة أحد الأصول الرئيسية في تحمل الحديث عند الصحابة، فقد طبقوها وأفادوا منها عمليا، كما نصحوا طلابهم بالاهتمام بها. وقد ورد عنهم فيها آثار عديدة، منها:

1- ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه قال: «تذكروا هذا الحديث، وتزاوروا، فإنكم إن لا تفعلوا يدرس»<sup>1</sup>.

2- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: «تذكروا الحديث، فإن الحديث يهيج الحديث»<sup>2</sup>. وفي رواية: «تحدثوا وتذكروا، فإن الحديث يذكر بعضه بعضا»<sup>3</sup>.

3- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: "تذكروا هذا الحديث، لا ينفلت منكم، فإنه ليس مثل القرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذكروا هذا الحديث ينفلت منكم، ولا يقولن أحدكم حدثت أمس فلا أحدث اليوم، بل حدث أمس، ولتحدث اليوم، ولتحدث غدا"<sup>4</sup>.

وقد حرص الصحابة رضي الله عنهم على مذاكرة الحديث، ومما يدل على ذلك ما روي عن معاوية رضي الله عنه، أنه "دخل مسجد حمص فركع ركعتين، فلما فرغ إذا هو بناس جلوس، فقال لهم: ما مجلسكم؟ قالوا: صلينا صلاة المكتوبة ثم قص القاص، فلما فرغ قعدنا نتذاكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال معاوية: ما من رجل أدرك النبي صلى الله عليه وسلم أقل حديثا عنه مني، إني سأحدثكم بخصلتين حفظتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَا مِنْ رَجُلٍ يَكُونُ عَلَى النَّاسِ فَيَقُومُ عَلَى رَأْسِهِ الرَّجَالُ يُحِبُّ أَنْ تَكْثُرَ الْخُصُومُ عِنْدَهُ فَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ). قال: وكنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوما فدخل المسجد، فإذا هو يقوم في المسجد قعود، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ما يقعدكم؟ قالوا: صلينا الصلاة المكتوبة، ثم قعدنا

<sup>1</sup> الدارمي، السنن، وصحح المحقق إسناده، ج1، ص488. وانظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان (الرياض: مكتبة المعارف، د.ت.)، ج1، ص236؛ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج1، ص443؛ الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص141.

<sup>2</sup> الدارمي، السنن، وصحح المحقق إسناده، ج1، ص478. وانظر الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص140.

<sup>3</sup> الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج1، ص237.

<sup>4</sup> الدارمي، السنن، وقال المحقق: رجاله ثقات، ج1، ص479.

نتذاكر كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا تَعَاظَمَ ذِكْرُهُ»<sup>1</sup>. وقد كان للمذاكرة أثرها الكبير في الحفاظ على الحديث الشريف وبقائه حيا في قلوب الصحابة رضي الله عنهم، حيث كان الاعتماد الأكبر في الحفاظ على السنة في زمنهم على الحفظ، وكان المكتوب من الأحاديث قليلاً بالنسبة للمحفوظ منها.

### الأصل السادس: طرق تحمل الحديث

يعد موضوع طرق تحمل الحديث من الموضوعات الرئيسة في علوم الحديث، وتعود جذور هذا الموضوع إلى بداية عصر الرواية، في عهد الصحابة رضي الله عنهم، ويمكن القول بأن ثلاثاً من طرق التحمل كانت قد ظهرت فعلاً في عصر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وهي:

1- السماع من الشيخ، وهي الطريقة الرئيسة في هذا العصر، حيث كان الاعتماد في الرواية على الحفظ وليس على الكتاب.

2- القراءة على الشيخ، ويسمى أكثر المحدثين عرضاً<sup>2</sup>، فقد وجدت بعض النسخ المكتوبة، التي كان أصحابها يقرؤونها على شيوخهم من الصحابة. ومما يدل على ذلك ما أخرجه الإمام الدارمي عن بشير بن نهيك، قال: "كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة رضي الله عنه، فلما أردت أن أفارقه، أتيت به بكتابه فقرأته عليه، وقلت له: هذا سمعت منك؟ قال: نعم"<sup>3</sup>.

3- الكتابة أو المكاتبة: وهي "أن يكتب الشيخ مسموعه أو شيئاً من حديثه، لحاضر عنده أو غائب عنه"<sup>4</sup>. ومما يدل على وجود هذا الطريق من طرق التحمل في ذلك العصر، ما أخرجه الإمام البخاري عن أبي بكر رضي الله عنه، أنه "كَتَبَ إِلَى ابْنِهِ، وَكَانَ

<sup>1</sup> الحاكم، المستدرک، ج 1، ص 172. وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"، ووافقه الذهبي.

<sup>2</sup> انظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط 2، 1392هـ/1972م)، ج 1، ص 423.

<sup>3</sup> الدارمي، السنن، وصحح المحقق إسناده، ج 1، ص 435. وانظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 274؛ وابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج 1، ص 313.

<sup>4</sup> السيوطي، تدريب الراوي، ج 1، ص 480.

بَسَجَسْتَان، بَأَنَّ لَا تَقْضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ»<sup>1</sup>. وما أخرجه البخاري عن أنس بن مالك ﷺ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ، كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ، الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ»<sup>2</sup>.

أما ما روي عن الصحابة ﷺ من تفضيل طريقة علي أخرى، فالروايات في ذلك لا يعتمد عليها، فهي لا تخلو من ضعف، والله تعالى أعلم.

### أصول أداء الحديث في عهد الصحابة ﷺ

يعرض هذا المبحث لأهم الأصول والقواعد المتعلقة بنقل الصحابة ﷺ الحديث إلى بعض أفراد طبقتهم، أو إلى من جاء بعدهم من التابعين. ويمكن إجمال أهم أصول الأداء عند الصحابة في المطالب الآتية:

#### الأصل الأول: تجنب الكذب والوضع في الحديث

يعد الكذب من الصفات المذمومة شرعاً، وقد جاء النهي عنه صريحاً، لا سيما إذا كان الكذب على الله تعالى أو على رسوله ﷺ. وقد حرص الصحابة ﷺ على تجنب هذه الصفة المذمومة، والتحذير منها.

فقد بين الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ﷺ خطورة الكذب على رسول الله ﷺ، وشدة حذر الصحابة منه، فيقول: «إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تَنْزِلَنَّ مِنْ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ، وَإِذَا حَدَّثْتُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدَعَةٌ»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضْبَانٌ، رقم (7158)، ج9، ص65.

<sup>2</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ بِنْتٍ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، رقم (1453)، ج2، ص117.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ، الحديث 3611، ج4، ص200؛ ومسلم في صحيحه واللفظ له، كتاب الزكاة، باب التَّحْرِيزِ عَلَى قَتْلِ الْخَوَارِجِ، الحديث 1066، ج2، ص746.



وهكذا لم يعرف الصحابة رضي الله عنهم الكذب، ولم يكن يكذب بعضهم بعضاً، ويؤكد ذلك قول أنس بن مالك رضي الله عنه: "إنا والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب"<sup>1</sup>. فتجنب الصحابة رضي الله عنهم للكذب، واقع مقرر، جاءت الإشارة إليه في العديد من الآثار والأحاديث، ومن ذلك حديث توزيع الغنائم على قريش يوم فتح مكة، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: "قالت الأنصار يوم فتح مكة، وأعطى قريشاً: والله إن هذا هو العجب، إن سيوفنا تقطر من دماء قريش، وغنائمنا ترد عليهم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فدعا الأنصار، قال: فقال: «ما الذي بلغني عنكم؟»، وكانوا لا يكذبون، فقالوا: هو الذي بلغك، قال: «أولاً ترضون أن يرجع الناس بالغنائم إلى بيوتهم، وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيوتكم؟ لو سلكت الأنصار وادياً، أو شعباً لسلكت وادي الأنصار أو شعبهم»<sup>2</sup>.

### الأصل الثاني: الإقلال من رواية الحديث

من أصول أداء الحديث المشتهرة بين الصحابة رضي الله عنهم، عدم الإكثار من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن أشهر من نقل عنه الالتزام بهذا المبدأ وحمل الناس عليه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد كان رضي الله عنه يشدد على من يكثر الرواية من الصحابة رضي الله عنهم، وربما طلب تقديم شاهد عليها.

ومن ذلك قصته المشهورة مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: "كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، فقال: والله لتقيمن عليه بيينة. أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمتم معه، فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> البزار، البحر الزخار، ج13، ص482. وقال الهيثمي: "رواه البزار ورجاله ثقات"، مجمع الزوائد، ج5، ص52.

<sup>2</sup> أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب مناقب الأنصار، الحديث 3778، ج5، ص30.

<sup>3</sup> أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له، كتاب الاستئذان، باب التسلیم والاستئذان ثلاثاً، الحديث 6245، ج8،

كما روي التزام هذا المنهج عن عدد من الصحابة ﷺ، وهم:

1- عثمان بن عفان ﷺ، فقد روي عنه أنه قال: "مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَكُونَ أَوْعَى أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَلَكِنْ أَشْهَدُ لِسَمْعَتِهِ يَقُولُ: مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"<sup>1</sup>.

2- عبد الله بن مسعود ﷺ، فعن ثابت بن قُطَيْبَةَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: "كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُنَا فِي الشَّهْرِ بِالْحَدِيثَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ"<sup>2</sup>.

3- عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فعن عامر الشعبي قال: "قَدْ صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ سَنَةً وَنِصْفًا، فَلَمْ أَسْمَعْهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا"<sup>3</sup>.

4- أنس بن مالك ﷺ، فقد روي عنه أنه قال: "إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"<sup>4</sup>.

5- الزبير بن العوام ﷺ، فعن عبد الله بن الزبير، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: "إِنِّي لَا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا يُحَدِّثُ فَلَانٌ وَفَلَانٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"<sup>5</sup>.

ولعل أهم الأسباب التي كانت سببا في إقلال الصحابة ﷺ من الرواية أو حثهم

على ذلك ما يأتي:

ص54؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب الاستئذان، الحديث 2153، ج3، ص1694.

<sup>1</sup> أخرجه الإمام أحمد في مسنده، رقم (469)، وحسن الشيخ شعيب إسناده، ج1، ص512.

<sup>2</sup> الدارمي، السنن، وحسن المحقق إسناده، ج1، ص327. وانظر: مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ج1، ص81.

<sup>3</sup> أخرجه الإمام أحمد في مسنده، الحديث 6213، وقال الشيخ شعيب: "إسناده صحيح على شرط الشيخين"، ج10، ص344؛ وانظر: الدارمي، السنن، ج1، ص326.

<sup>4</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (108)، ج1، ص33؛ ومسلم في مقدمة صحيحه، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، ج1، ص10.

<sup>5</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، الحديث 107، ج1، ص33.

## 1- خشية الوقوع في الخطأ

فالإنسان غير معصوم، ولا يكاد يسلم من الخطأ والنسيان، والإكثار من الرواية مظنة الوقوع في الخطأ، سواء كان ذلك بالزيادة أو النقص أو التحريف.

يقول الإمام ابن عبد البر تعليقا على ما أثار عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك: "وأمره بإقلال الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان خوفاً من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخوفاً أن يكون مع الإكثار أن يحدثوا بما لم يتقنوا حفظه ولم يعوّه؛ لأن ضبط من قلت روايته أكثر من ضبط المستكثر، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار"<sup>1</sup>.

ويدل على ذلك ما سبق نقله عن عثمان بن عفان والزبير بن العوام رضي الله عنهما، فقد فهم بعض الصحابة، التحذير من الكذب في الحديث على عمومته، وحملوا الكذب على الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمداً كان أو سهواً<sup>2</sup>، فأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، خشية الوقوع في الخطأ والنسيان، "والغالط والناسي وإن كان لا إثم عليه، فقد ينسب إلى تفريط، لتساهله أو نحو ذلك"<sup>3</sup>.

## 2- خشية الاشتغال عن القرآن الكريم بغيره

خشية اشتغال الناس عن القرآن الكريم بغيره، كان أحد الأسباب الداعية إلى الأمر بالإقلال من رواية السنة، تقدماً للأهم على المهم، وقد ظهر ذلك جلياً في صدر الإسلام، حيث كانت الحاجة ماسة إلى المحافظة على القرآن الكريم، وضبط سورته وآياته. ومن الآثار التي تشهد لكون هذا السبب داعياً للإقلال من رواية السنة، قول قرظة بن كعب: «بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة وشيعنا، فمشى معنا إلى موضع يقال له صرار، فقال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قال: قلنا: لحق صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولحق الأنصار، قال: لكني مشيت معكم لحديث أردت أن أحدثكم به، فأردت أن تحفظوه لممشاي معكم،

<sup>1</sup> ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج2، ص1003.

<sup>2</sup> النووي، المنهاج، ج1، ص69.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ج1، ص72.

إِنَّكُمْ تَقْدُمُونَ عَلَى قَوْمٍ لِلْقُرْآنِ فِي صُدُورِهِمْ هَزِيرٌ كَهَزِيرِ الْمَرْجَلِ، فَإِذَا رَأَوْكُمْ مَدُّوا إِلَيْكُمْ أَعْنَاقَهُمْ، وَقَالُوا: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، فَأَقْلُوا الرَّوَايَةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَنَا شَرِيكُكُمْ»<sup>1</sup>.

وقد بين الإمام ابن عبد البر أن أمر عمر رضي الله عنه بالإقلال من الرواية "إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن، فخشى عليهم الاشتغال بغيره عنه، إذ هو الأصل لكل علم"<sup>2</sup>.  
وتجدر الإشارة إلى أن الإمام ابن عبد البر انتقد حديث قرظة، والآثار المشابهة له، بحجة نقلية وعقلية:

أما الحجة النقلية، فتتمثل في معارضته للقرآن الكريم والآثار الصحيحة التي تأمر بتبليغ السنة وتشجع على ذلك<sup>3</sup>. وأما الحجة العقلية، فتتمثل في قوله: "ولا يخلو الحديث عن رسول الله ﷺ من أن يكون خيراً أو شراً، فإن كان خيراً ولا شك فيه أنه خير، فالإكثار من الخير أفضل، وإن كان شراً فلا يجوز أن يتوهم أن عمر رضي الله عنه يوصيهم بالإقلال من الشر، وهذا يدل على أنه إنما أمرهم بذلك خوف مواجهة الكذب على رسول الله ﷺ، وخوف الاشتغال عن تدبر السنن والقرآن؛ لأن المكثراً لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متفقه"<sup>4</sup>.

لكن اشتهاً هذا الأمر عند الصحابة يدل على أن له أصلاً، ولذلك قال الإمام ابن عبد البر بعد ذلك: "وقد يحتمل عندي أن تكون الآثار كلها عن عمر صحيحة

<sup>1</sup> أخرجه ابن ماجه في سننه. ابن ماجه القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.)، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التَّوْفِي فِي الْحَدِيثِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الحديث 28، ج1، ص12. وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ مَقَالٌ مِنْ أَجْلِ مَجَالِدٍ، لَكِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ مَجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ، فَقَدْ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْأَصَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْ بِيَانَ عَنِ الشَّعْبِيِّ بِهِ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ". البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق محمد المتقي الكشناوي (بيروت: دار العربية، ط2، 1403هـ)، ج1، ص8.

<sup>2</sup> ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج2، ص1003.

<sup>3</sup> انظر: المرجع نفسه.

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

متفقة، ويخرج معناها على أن من شك في شيء تركه، ومن حفظ شيئاً، وأتقنه جاز له أن يحدث به، وأن الإكثار يحمل الإنسان على التقحم أن يحدث بكل ما سمع من جيد وردىء وغث وسمين<sup>1</sup>.

### 3- عدم وجود الحاجة إلى الرواية

الرواية عن رسول الله ﷺ أمانة ومسؤولية، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يودون وجود من يكفيهم هذه المهمة العظيمة، فإذا وجد من يكفيهم، أحجموا عن ذلك، فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: "لَقَدْ أَدْرَكْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ عَشْرِينَ وَمِائَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَمَا مِنْهُمْ مَنْ أَحَدٌ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ إِلَّا وَدَّ أَنْ أَخَاهُ كَفَاهُ الْحَدِيثَ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ فُتْيَا إِلَّا وَدَّ أَنْ أَخَاهُ كَفَاهُ الْفُتْيَا"<sup>2</sup>.

وقد كان ذلك في صدر الإسلام، في أوائل عصر الصحابة رضي الله عنهم، لكن بعد أن توسعت الدولة الإسلامية في أواخر عهد الخليفة عمر رضي الله عنه، بدأ الناس يشعرون بالحاجة إلى رواية الأحاديث، لحفظها ونقلها إلى جيل التابعين، فانبرى عدد من الصحابة رضي الله عنهم لهذه المهمة العظيمة.

### 4- خشية تحريف السنة من قبل ضعاف الإيمان والمنافقين

وهذا أحد الأسباب التي تفسر تشديد عمر رضي الله عنه على بعض الصحابة، لتساهلهم في رواية الحديث والإكثار منها، حتى طلب من بعض الصحابة أن يأتي بمن يشهد له على روايته. وقد سبقت الإشارة إلى قصته مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عندما روى له حديث الاستئذان، ومما جاء في بعض طرق هذا الحديث أن عمر رضي الله عنه قال لأبي موسى رضي الله عنه: "أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ"<sup>3</sup>. وكأنه

<sup>1</sup> المرجع السابق، ج2، ص1010.

<sup>2</sup> الدارمي، السنن، وصحح الخقق إسناده، ج1، ص248.

<sup>3</sup> الأصبحي، مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1406هـ/1985م)، ج2، ص964؛ وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب كم مرة يسلم الرجل في

ﷺ أراد بالتشديد على من يروي الحديث من الصحابة ﷺ، تنبيه المسلمين الجدد على ضرورة التحري في الرواية عن رسول الله ﷺ، فإذا كانت رواية الصحابة لا تقبل إلا بعد هذا التحقيق والتمحيص، فروايات غيرهم من باب أولى.

ويقول الخطيب البغدادي: "وفي تشديد عمر أيضا على الصحابة، وفي روايتهم، حفظُ لحديث رسول الله ﷺ، وترهيب لمن لم يكن من الصحابة أن يُدخل في السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابي المقبول القول، المشهور بصحة النبي ﷺ، قد تُشدد عليه في روايته، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقي الشيطان في النفس من تحسين الكذب أَرهَب"<sup>1</sup>.

وبناء على ما سبق من الأسباب الداعية إلى عدم الإكثار من الرواية، ينبغي أن يفهم الإقلال من الرواية على أنه ضابط خاص، يطبق في حالات محددة، ولأسباب معينة، كأن يكون هناك مصلحة معينة، كالتركيز على حفظ القرآن وضبطه، ونحو ذلك من الحالات والمصالح.

ومما يشهد لخصوصية هذا الضابط، وعدم عموميته واطراده، اهتمام بعض الصحابة ﷺ، بالرواية عنه ﷺ، مستجيبين لأمره عليه الصلاة والسلام: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرْجَ، وَمَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>2</sup>. فإقلال بعض الصحابة من الرواية عن النبي ﷺ، ينبغي أن يفهم في ضوء النصوص والآثار الأخرى التي تشجع على نشر سنته عليه الصلاة والسلام، والتي تدل على استجابة الصحابة ﷺ لذلك، وعنايتهم بحفظ الأحاديث وتبليغها لمن جاء بعدهم.

الاستئذان، الحديث 5184، ج4، ص347.

<sup>1</sup> الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، شرف أصحاب الحديث، تحقيق محمد سعيد خطي أوغلي (أنقرة: دار إحياء السنة النبوية، د.ت.)، ص91.

<sup>2</sup> صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكر عن بني إسرائيل، الحديث 3461، ج4، ص170.

### الأصل الثالث: عدم التحديث بكل ما يُسمع

عدم التحديث بكل ما يسمعه الإنسان، أحد مبادئ الرواية المقررة عند السلف، فإن الإنسان "يسمع في العادة الصدق والكذب، فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن"<sup>1</sup>. وتأكيداً لهذا الأصل يقول الإمام مالك: "اعلم أنه ليس يسلم رجلٌ حدّث بكل ما سمع، ولا يكونُ إماماً أبداً وهو يحدثُ بكل ما سمع"<sup>2</sup>. ويقول عبد الرحمن بن مهدي: "لا يكونُ الرجلُ إماماً يُقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع"<sup>3</sup>.

وقد جاء تقرير هذا الأصل عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، ومن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه قال: "بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع"<sup>4</sup>. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: "بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع"<sup>5</sup>.

### الأصل الرابع: استخدام الإسناد في الرواية

كان الصحابة رضي الله عنهم يسندون حديثهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو إسنادهم، وقد صرح كثير منهم بسماع الحديث منه عليه الصلاة والسلام، مستخدماً عبارات تدل على ذلك، نحو: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول"، أو "قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ونحو ذلك. كما صرح بعضهم برويته صلى الله عليه وسلم يقوم بفعل معين<sup>6</sup>.

ومن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إمّا الأعمالُ بالنيّات، وإمّا لكلِّ امرئٍ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دُنيا يصيبها، أو إلى امرأةٍ ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»<sup>7</sup>. وما روي عن عبد الله بن عمر رضي

<sup>1</sup> النووي، المنهاج، ج1، ص75.

<sup>2</sup> أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب التَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1، ص11.

<sup>3</sup> المصدر نفسه.

<sup>4</sup> المصدر نفسه.

<sup>5</sup> المصدر نفسه.

<sup>6</sup> انظر فلاته، عمر حسن، الوضع في الحديث (بيروت: 1401هـ/1981م)، ج2، ص11-14.

<sup>7</sup> صحيح البخاري، باب بدء الوحي، الحديث 1، ج1، ص6.

الله عنهما، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَعْجَلَهُ السَّيْرُ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ، حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ»<sup>1</sup>. ونحو ذلك كثير.

أما في حال تلقي الصحابة الحديث من صحابي آخر، فقد كانوا يصرحون بالواسطة أحيانا، وكثيرا ما نجد في كتب الحديث رواية صحابي عن صحابي آخر، كما توجد رواية ثلاثة صحابة بعضهم عن بعض، وأربعة بعضهم عن بعض وهو قليل جدا، كما نبه على ذلك الإمام النووي الذي جمع الرباعيات من الصحابة والتابعين في أول شرحه لصحيح البخاري بأسانيدھا وجمل من طرقھا<sup>2</sup>.

ومن أمثلة تصريحهم بالرواية عن بعضهم بعضا، ما يأتي:

1- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؓ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ؓ، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُخْبِرَنَا بَلِيلَةَ الْقَدْرِ فَتَلَّاحِي رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ، فَتَلَّاحِي فَلَانٌ وَفَلَانٌ، فَرُفِعَتْ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ، وَالسَّابِعَةِ، وَالْخَامِسَةِ»<sup>3</sup>.

2- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ؓ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»<sup>4</sup>.

هذه الأمثلة ونحوها، تؤكد أن استخدام الإسناد في الرواية، قد نشأ مع نشأة الرواية في صدر الإسلام، ولم يتخلف عنها.

### الأصل الخامس: التأكد من ضبط الراوي للحديث قبل روايته

التأكد من ضبط الراوي للحديث قبل روايته، أحد أصول الرواية التي دلت عليها آثار الصحابة ؓ، حيث وردت عنهم تحذيرات للراوي بأن لا يروي ما لا يضبطه أو

<sup>1</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب يُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ، الحديث 1091، ج2، ص44.

<sup>2</sup> انظر النووي، المنهاج، ج1، ص63.

<sup>3</sup> صحيح البخاري، "كتاب صلاة التراويح - باب رَفَعُ مَعْرِفَةَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لِتَلَّاحِي النَّاسِ"، الحديث 2023، ج3، ص47.

<sup>4</sup> صحيح البخاري، "كتاب الوضوء - باب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ"، الحديث 202، ج1، ص51.



يشك فيه من الأحاديث.

ففي خطبة له بعد آخر حجة حجها، يقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "فإني قائل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها، لا أدري لعلها بين يدي أجلي، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به راحتته، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي..."<sup>1</sup>.

وإذا شك الراوي في ضبطه لنسيان أو كبر سن أمسك عن الرواية، وقد وردت بعض الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم تؤكد هذا المعنى، ومن ذلك ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قلنا لزيد بن أرقم: "حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد"<sup>2</sup>.

### الأصل السادس: الحرص على الرواية باللفظ، مع قبول الرواية بالمعنى

كان الاعتماد الرئيس في تحمل الروايات عند الصحابة على الحفظ، وقد اشتهر القوم آنذاك بقوة الحفظ، فكانوا يؤدون الحديث على نحو ما سمعوه، وقد تعددت آثار الصحابة التي تؤكد حرصهم على أداء الحديث كما سمعوه، استحابة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم، القائل: «نصّر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع، فربّ مبلغ أوعى من سامع»<sup>3</sup>.  
ومن آثار الصحابة الدالة على حرصهم على التقيد بلفظ الحديث، ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فعن محمد بن علي، قال: "لم يكن من أصحاب

<sup>1</sup> صحيح البخاري، "كتاب الحدود - باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت"، الحديث 6830، ج 8، ص 168.

وانظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص 166؛ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج 2، ص 1003.

<sup>2</sup> أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التوحي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث 25، ج 1، ص 11. وقال البوصيري: "هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، محتج بهم في الكتب السنّة"، مصباح الزجاجة، ج 1، ص 8.

<sup>3</sup> أخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، الحديث 2657، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، ج 5، ص 34.

رسول الله ﷺ أحد، إذا سمع من رسول الله ﷺ لا يزيد فيه ولا ينقص، ولا ولا، مثل عبد الله بن عمر<sup>1</sup>. وفي رواية أخرى: "كان ابن عمر إذا سمع الحديث لم يزد فيه ولم ينقص منه، ولم يجاوزه ولم يقصر عنه"<sup>2</sup>.

ومن ذلك ما روي عن أبي أمامة الباهلي<sup>3</sup>، فعن حبيب بن عبيد: "أن أبا أمامة الباهلي<sup>4</sup> كان يحدث بالحديث، كالرجل الذي يؤدي ما سمع"<sup>5</sup>. وفي مقابل ذلك أجاز عدد من الصحابة<sup>6</sup> الرواية بالمعنى، لصعوبة التقيد باللفظ الدقيق للحديث في بعض الأحيان، فقد يركز الراوي على المعنى أكثر من اللفظ، فتفوت بعض ألفاظ الحديث، مما يضطره إلى روايته بالمعنى.

ومن الآثار الدالة على تسامح الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في رواية معنى الحديث دون لفظه، ما روي عن عروة بن الزبير، قال: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ يَبْلُغُنِي أَنَّكَ تَكْتُبُ عَنِّي الْحَدِيثَ، ثُمَّ تَعُودُ فَتَكْتَبُهُ، فَقُلْتُ لَهَا: أَسْمِعُهُ مِنْكَ عَلَى شَيْءٍ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَسْمِعُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَالَتْ: هَلْ تَسْمَعُ فِي الْمَعْنَى خِلَافًا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ"<sup>4</sup>. وعن مكحول، قال: "دَخَلْنَا عَلَى وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ فَقُلْنَا: يَا أَبَا الْأَسْقَعِ، حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ فِيهِ وَهْمٌ وَلَا نِسْيَانٌ، فَقَالَ: هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ زِدْتُمْ أَلْفًا أَوْ وَوَا أَوْ شَيْئًا؟ فَقُلْتُ: إِنَّا لَنَزِيدُ وَنَنْقُصُ، وَمَا نَحْنُ بِأَوْلَيْكَ فِي الْحِفْظِ؟ فَقَالَ: فَهَذَا الْقُرْآنُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَأَنْتُمْ تَدْرُسُونَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَكَيْفَ وَنَحْنُ نُحَدِّثُ بِحَدِيثِ سَمِعْنَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، إِذَا حَدَّثْتُمْ عَلَى مَعْنَاهُ فَحَسْبُكُمْ"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الخطيب البغدادي، الكفاية، ص 172.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 205.

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص 203.

وعن أبي سعيد الخُدريِّ رضي الله عنه، قَالَ: "كُنَّا بَجُلُسٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عَسَى أَنْ نَكُونَ عَشْرَةَ نَفَرٍ نَسْمَعُ الْحَدِيثَ، فَمَا مِنَّا اثْنَانِ يُؤَدِّيَانِهِ عَلَى حَرْفٍ، غَيْرَ أَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ"<sup>1</sup>.

ويرى الحكيم الترمذي أن التسامح في رواية الحديث بالمعنى هو منهج عامة الصحابة رضي الله عنهم، "فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التي بلغت أسماعهم بأعيانها، بلا زيادة ولا نقصان ولا تقديم ولا تأخير، لكنا يستودعونها الصحف، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن، فكان إذا أنزل الوحي دعا الكاتب فكتبه، مع ما توكل الله له بجمعه وقرآنه... ولو كانت هذه الأحاديث سبيلها هكذا، لكتبها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>2</sup>.

ومع تسامح الصحابة في الرواية بالمعنى، فقد كانوا يحرصون - في روايتهم للأحاديث النبوية - على التزام اللفظ النبوي قدر المستطاع، ويشهد لذلك ما يأتي:

1- التصريح بالشك في بعض ألفاظ الحديث، حيث يذكر الراوي الكلمة وما يرادفها، ومن ذلك ما روي عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قَالَ: "كَانَ عَلِيٌّ رضي الله عنه تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي خَيْرٍ، وَكَانَ بِهِ رَمْدٌ، فَقَالَ: أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَخَرَجَ عَلَيَّ فَلَحِقَ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءَ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا فِي صَبَاحِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَأُطِينَ الرَّأْيَةَ - أَوْ قَالَ: لِيَأْخُذَنَّ - غَدًا رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، - أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ - يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ»، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيِّ وَمَا نَرَجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ"<sup>3</sup>.

2- إضافة ألفاظ في الحديث تدل على تدقيق الراوي وضبطه للفظ الرواية ومكانها وزمانها، ومن ذلك ما روي عن أبي شريح العدوي رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 204.

<sup>2</sup> الحكيم الترمذي، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر، نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق عبد الرحمن عميرة (بيروت: دار الجيل، د.ت.)، ج 4، ص 118.

<sup>3</sup> صحيح البخاري، "كتاب المناقب - باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه"، الحديث 3702، ج 5، ص 18؛ صحيح مسلم، "كتاب الفضائل، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه"، الحديث 2407، ج 4، ص 1872. واللفظ للبخاري.

بَعَثَ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: "اِذَّنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ، أَحَدْتُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتَهُ أُذْنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمْتُ بِهِ: حَمْدَ اللَّهِ وَأَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمَهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لَأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا...»<sup>1</sup>. ومن ذلك أيضا ما روي عن سعد بن مالك، وأبي بكر رضي الله عنهما، كلاهما يقول: سَمِعْتَهُ أُذْنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي مُحَمَّدًا ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»<sup>2</sup>.

3- إضافة ألفاظ في الحديث، تنبه على شك الراوي في كلمة أو جملة معينة. ومن ذلك ما روي عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ - قَالَ عمران: فَلَا أَدْرِي أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ قَرْنِهِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً - ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يَسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْدِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمْنُ»<sup>3</sup>.

4- إضافة ألفاظ في آخر الحديث، تشير إلى احتمال وجود زيادة أو نقص أو تبديل لا يؤثر في المعنى، ومن ذلك ما رواه عمرو بن ميمون قال: مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ عَشِيَّةَ حَمَيْسٍ إِلَّا أَتَيْتَهُ فِيهِ، قَالَ: فَمَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ بِشَيْءٍ قَطُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ عَشِيَّةٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَانْكَسَ، قَالَ: فَفَنظَرْتُ إِلَيْهِ فَهُوَ قَائِمٌ مَحَلَّةٌ أَزْرَارٌ قَمِيصُهُ، قَدْ اغْرورقت عَيْنَاهُ وَأَنْتَفَخَتْ أوداجه، قَالَ: أَوْ دُونَ ذَلِكَ، أَوْ

<sup>1</sup> صحيح البخاري، "كتاب العلم - باب لِيُبَلِّغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ"، الحديث 104، ج1، ص32؛ صحيح مسلم، "كتاب الحج - باب تحريم مكة وصيدها وخلاتها وشرجها ولقطتها، إِلَّا لِمُنْشِدٍ عَلَى الدَّوَامِ"، الحديث 1354، ج2، ص987. واللفظ للبخاري.

<sup>2</sup> صحيح البخاري، "كتاب الفرائض، مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ"، الحديث 6766، ج8، ص156؛ صحيح مسلم، "كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان مَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ، رقم (63)، ج1، ص80. واللفظ لمسلم.

<sup>3</sup> صحيح البخاري، "كتاب الشهادات - باب لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جَوْرٍ إِذَا أُشْهِدَ"، الحديث 2651، ج3، ص171؛ صحيح مسلم، "كتاب فضائل الصحابة ﷺ - باب فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"، الحديث 2535، ج4، ص1964. واللفظ لمسلم.

فَوْقَ ذَلِكَ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، أَوْ شَبَّيْهَا بِذَلِكَ"<sup>1</sup>. ومن ذلك أيضًا، ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه كان "إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حَدِيثًا فَيُفْرَغُ مِنْهُ، قَالَ: أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم"<sup>2</sup>.

### الأصل السابع: تحيين الأوقات المناسبة للرواية

تحيين الأوقات المناسبة للتحديث، ومراعاة الأحوال النفسية لطلبة العلم، أصل آخر من الأصول التي نبه عليها الصحابة رضي الله عنهم، وطبقوها عمليا في حياتهم العلمية، مقتدين بمعلمهم الأول عليه الصلاة والسلام، الذي نبه على أهمية مراعاة أحوال النفس الإنسانية، وحاجتها إلى التغيير والترويح.

وعن شقيق أبي وائل، قال: "كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُدَكِّرُنَا كُلَّ يَوْمٍ خَمِيسَ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّا نُحِبُّ حَدِيثَكَ وَنَشْتَهِيهِ، وَلَوْ دَدْنَا أَنَّكَ حَدَّثْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ، فَقَالَ: مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ إِلَّا كَرَاهِيَةً أَنْ أُمْلِكُكُمْ، (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَتَحَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ، كَرَاهِيَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا)"<sup>3</sup>. ولذلك كان صلى الله عليه وسلم ينصح من يتصدر للحديث بقوله: "لا تملوا الناس"<sup>4</sup>.

وقد نبه المحدثون على عدم إطالة مجلس الحديث خشية سامة الطلاب ومللهم، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: "ينبغي للمحدث أن لا يطيل المجلس الذي يرويه، بل

<sup>1</sup> أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، الحديث 23، ج1، ص10. وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ أَحْتَجُّ الشَّيْخَانَ بِجَمِيعِ رَوَاتِهِ"، مصباح الزجاجة، ج1، ص7. وانظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص205.

<sup>2</sup> أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، رقم (24)، ج1، ص10. وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"، مصباح الزجاجة، ج1، ص8. وانظر: الدارمي، السنن، ج1، ص327؛ الخطيب البغدادي، الكفاية، ص206.

<sup>3</sup> صحيح البخاري، "كتاب العلم - باب مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً"، الحديث 70، ج1، ص25؛ صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب الإِقْتِصَادِ فِي الْمَوْعِظَةِ، الحديث 2821، ج4، ص2172. واللفظ لمسلم.

<sup>4</sup> الدارمي، السنن، وصحح المحقق إسناده، ج1، ص411. وانظر الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج2، ص128.

يجعله متوسطاً، ويقتصد فيه حذراً من سامة السامع وملله، وأن يؤدي ذلك إلى فتوره عن الطلب وكسله<sup>1</sup>.

### الأصل الثامن: مراعاة الفروق الفردية لمن يتلقون الحديث

من المسائل التربوية المقررة اختلاف قدرات طلبة العلم العقلية والنفسية، وكثيراً ما تحت الدراسات التربوية المعاصرة على مراعاة الفروق الفردية في العملية التعليمية، فما يناسب فئة من طلبة العلم، قد لا يناسب فئة أخرى، فلكل مقام مقال، ولكل مقال مقام.

وقد دلت الآثار الواردة عن الصحابة ﷺ، على مراعاتهم لهذا الأصل من أصول التحديث والرواية، ومن ذلك ما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: «حَدَّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟»<sup>2</sup>. وفي رواية: «أَيُّهَا النَّاسُ تُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، وَدَعُوا مَا يَنْكُرُونَ»<sup>3</sup>.

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: "مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ"<sup>4</sup>. وقد كان أبو هريرة ﷺ حريصاً على أن يحدث الناس بما تدركه عقولهم، ولذلك أبي أن يحدثهم بكل ما يعلمه من أحاديث الفتن والملاحم ونحوها، فينكر ذلك من لم يألفه، ويعترض عليه من لا إدراك لديه لمعناه<sup>5</sup>. فقد روي عنه أنه قال: «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشْتَتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشْتَتَهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ج2، ص127.

<sup>2</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب مَنْ حَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا، الحديث 127، ج1، ص37.

<sup>3</sup> الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج2، ص108.

<sup>4</sup> أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب التَّهَيُّ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، ج1، ص11.

<sup>5</sup> ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج1، ص217.

<sup>6</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب حَفِظِ الْعِلْمَ، الحديث 120، ج1، ص35.

وعلى هذا المنهج سار العلماء من بعدهم، فكره الإمام أحمد التحديث بالأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، وكره الإمام مالك ذلك في أحاديث الصفات، والإمام أبو يوسف في الغرائب<sup>1</sup>.

### خاتمة

فقد عرض البحث لأصول تحمل الحديث الشريف وأدائه عند الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وذلك من خلال استقراء الآثار الواردة عنهم في هذا الموضوع، وقد توصل البحث إلى ما يأتي:

1- أن "أصول الحديث" علم إسلامي أصيل، أسس قواعده الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، مهتمين بما تعلموه من كتاب ربه عز وجل، وما تربوا عليه من سنة نبيهم المصطفى عليه الصلاة والسلام. وأن قواعد هذا العلم ومسائله الرئيسة تعود إلى عصر النبي ﷺ، وصحابته الكرام رضوان الله تعالى عليهم، ولا يخفى أثر تلك الأصول والقواعد في الحفاظ على الحديث الشريف من الزيادة والنقصان، أو التحريف والتبديل.

2- التعريف بأصول تحمل الحديث الشريف ومسائله الرئيسة في عهد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، والتي تتلخص في الاهتمام بالإسناد وعلوه، والتأكد من عدالة الشيخ وضبطه، وتحمل المعروف من الحديث وتجنب الغريب والمنكر، وحفظ الحديث الشريف في الصدور والسطور، والمذاكرة. كما اشتهرت في ذلك العصر ثلاث طرق لتحمل الحديث، وهي: السماع من الشيخ، والقراءة على الشيخ، والمكاتبة.

3- بيان معالم منهج الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في أداء الحديث الشريف، والتي تتمثل في تجنب الكذب والوضع في الحديث، والإقلال من رواية الحديث الشريف، وعدم التحديث بكل ما يُسمع، واستخدام الإسناد في الرواية، والتأكد من ضبط الراوي

<sup>1</sup> ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص225.

للحديث قبل روايته، والحرص على الرواية باللفظ، مع قبول الرواية بالمعنى، وتحين الأوقات المناسبة للرواية، ومراعاة الفروق الفردية لمن يتلقون الحديث.

4- الرد على ما يزعمه بعض المستشرقين من افتقار عملية الرواية في صدر الإسلام، إلى منهج علمي يضبط مسارها، ويضمن سلامة مخرجاتها، والتأكيد على أن حالة الفوضى التي اتسمت بها عملية الرواية - في زعمهم - لا تنطبق على حال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، بل هي أقرب إلى حال من اشتهروا لاحقاً باسم "القصاص"، أو "الصالحون"، الذين كانوا لا يعيرون أصول التحمل والأداء أي اهتمام، والذين كانوا بسبب ذلك موضع ذم المحدثين وانتقادهم.

ويوصي الباحث بتخصيص عدد من الدراسات والأبحاث حول منهج الصحابة ﷺ وتابعيهم في التعامل مع الحديث الشريف رواية ودراية، حيث إن كثيراً من الشبهات والإشكالات المثارة حول هذا الموضوع تعود في جذورها إلى تلك المرحلة المباركة.

## المراجع:

## References:

- Al-xakēm al-Tirmidhī, AbĒ ʾAbd AllĒh Muʾammad ibn ʾAlĒ, NawĒdir al-UĒĒi fĒ AʾĒdĒth al-RasĒi SAW, ed. Abdulrahman Umayrah (Beirut: DĒr al-JĒi, no date).
- Al-xĒkim, AbĒ ʾAbd AllĒh Muʾammad al-NĒsĒbĒrĒf, al-Mustadrak ʾalĒ al-ḤaʾĒĒĒayn (Cairo: DĒr al-xaramayn, 1<sup>st</sup> edition, 1417/1997).
- Al-xĒkim, AbĒ ʾAbd AllĒh Muʾammad al-NĒsĒbĒrĒf, Marifat Ulum al-Hadith, ed. Al-Sayyid Muazzam Husayn (Cairo: DĒr al-Kutub al-ʾIlmiyyah, 2nd edition, 1397/1997).
- Al-Asbuhi, Malik ibn Ansa, al-Muwaʾʾaʾ, ed. Muʾammad Fuad Abd al-Baqi (Beirut: DĒr IʾyĒḤ TurĒth al-ʾArabĒ, 1406/1985).
- Al-BazzĒr, Aʾmad bin ʾAmr al-ʾAtkĒ, al-Baʾr al-ZakkhĒr (Musnad al-BazzĒr), ed. Mahfuz Abdulrahman Zaynillah (Madinah: Maktabat al-ʾUlum wa al-xikam, 1<sup>st</sup> edition, 1988).
- Al-BukhĒrĒf, Muʾammad ibn IsmĒʾĒl, al-JĒmiʾ al-Musnad al-ḤaʾĒĒĒ al-Mukhtasar min UmĒr RasĒi AllĒh wa Sunanihi wa AyyĒmihi (ḤaʾĒĒĒ al-BukhĒrĒf), Ed. Muhammad bin Zuhayr bin Nasir al-Nasir (Beirut: DĒr Tawq al-NajĒh, 1<sup>st</sup> edition, 1422).
- Al-DĒrimĒf, AbĒ Muʾammad ʾAbd AllĒh ibn Abd al-RaʾmĒn, Sunan al-DĒrimĒf, ed. Husayn Salim Asad al-Darani (Riyadh: DĒr al-MughnĒf, 1<sup>st</sup> edition, 1412/2000).
- Al-HaythamĒf, NĒr al-DĒn ʾAlĒ ibn AbĒ Bakr, Majmaʾ al-ZawĒʾid wa Manbaʾ al-FawĒʾid, ed. Husam al-Din al-Qudsi (Cairo: Maktabat al-QudsĒf, 1414/1994).
- Al-KhaʾĒb al-BaghdĒdĒf, AbĒ Bakr Aʾmad ibn ʾAlĒ ibn ThĒbit, al-JĒmiʾ li AkhĒĒq al-RĒwĒ wa ŌdĒb al-SĒmiʾ, ed. Mahmud al-Tahhan (Riyadh: Maktabat al-Maarif, no date).
- Al-KhaʾĒb al-BaghdĒdĒf, AbĒ Bakr Aʾmad ibn ʾAlĒ ibn ThĒbit, al-KifĒyah fi ʾIlm al-



- Riwāyah, ed. Abu Abdullah al-Surqi and Ibrahim Hamdi al-Madani (Madinah: al-Maktabah al-Ilmiyyah, no date).
- Al-Khalīb al-Baghādī, Abū Bakr Aḥmad ibn Ḥalīq ibn Thābit, Sharaf al-ʿĀb al-Hadīth, ed. Muhammad Saīd Khutī Ughlī (Ankara: Dār al-ʿĪyā al-Sunnah al-Nabawīyah, no date).
- Al-Khalīb, Muḥammad Ḥajjāj, Al-Sunnah Qabla al-Tadwīn (Cairo: Maktabat Wahbah, 2<sup>nd</sup> edition, 1408/1988).
- Al-Khatīb, Muḥammad Ḥajjāj, al-Mukhtaṭar al-Wajīz fī Ḥuḍūr al-ḥadīth (Beirut: Muḥassasat al-Risālah, 5<sup>th</sup> edition, 1411/1991).
- Al-Nawawī, Abū Zakariyyā Yaḥyā bin Sharaf bin Mirrī, al-Mihjā Sharī Ḥaḥī Muslim ibn al-ḥajjāj (Beirut: Dār al-ʿĪyā Turīth al-ʿArabī, 2<sup>nd</sup> edition, 1393).
- Al-Nāsībī, Abū al-ḥasan Muslim bin al-ḥajjāj al-Qushayrī, Al-Musnad al-Ḥaḥī al-Mukhtasar bi Naql al-ʿAdl Ḥan al-ʿAdl ilā Rasūl Allāh SAW, ed. Muḥammad Fuād Abdul Baqī (Beirut: Dār al-ʿĪyā Turīth al-ʿArabī, no date).
- Al-Suyūfī, Ḥabd al-Raḥmān bin Abū Bakr, Tadrīb al-Rawī fī Sharī Taqrīb al-Nawawī (Madinah: al-Maktabah al-Ilmiyyah, 2<sup>nd</sup> edition, 1392/1972).
- Al-Tibrīzī, Muḥammad b. ʿAbd Allāh al-Khalīb, Mishkat al-Maḥībī, (English translation with explanatory notes, by James Robson.), 4 vols, Lahore, 1963-65, pp. 6-7.
- Al-Tirmidhī, Abū Ḥsī Muḥammad ibn Ḥsī, Sunan al-Tirmidhī, ed. Ahmad Muḥammad Shakir et al. (Cairo: Maktabat Musāfī al-Bāb al-Halabī, 2<sup>nd</sup> edition, 1395/1975).
- Al-Uni, Hatim ibn Arif ibn Nasir al-Sharif, Naḥī Manhajīyah li ʿAlīb Ḥim al-Sunnah al-Nabawīyah (Makkah al-Mukarramah: Dār Ḥalam al-Fawāid, 1ed edition, 1418).
- Ibn ḥajar, Abū al-Faḥ al-ʿAdl ibn Ḥalīq al-ʿAsqalānī, Fatī al-Bārī Sharī Ḥaḥī al-Bukhārī, ed. Muḥibbiddin al-Khatīb (Beirut: Dār al-Maḥrifah, 1379).
- Ibn ḥanbal, Aḥmad bin Muḥammad, Musnad al-Imām Aḥmad bin ḥanbal, editor and takhrīj: Shuḥayb al-ʿArnaḥī et al (Beirut: Muḥassasat al-Risālah, 1<sup>st</sup> edition, 1421/2001).
- Ibn Ḥabd al-Barr, Abū Ḥumar Yūsuf ibn Ḥabd Allāh ibn Muḥammad, Jamiḥ Bayān al-Ḥim wa Faḥihī, ed. Abu Al-Ashbal al-Zuhayri (Dammam: Dār Ibn al-Jawzī, 1<sup>st</sup> edition, 1414/1994).
- Ḥīr, Nūr al-Dīn, Manhaj al-Naqd fī Ḥuḍūr al-Hadīth (Damsacus: Dār al-Fikr, 3<sup>rd</sup> edition, 1401/1981).